

يعتمد على النفط بنسبة تزيد على ٩٥%

خبراء ينتقدون رعية الاقتصاد العراقي ويعدون نسبة النمو منخفضة

□ بغداد / المدى الاقتصادي - السومرية نيوز

يعتمد الاقتصاد الوطني على النفط بما نسبته أكثر من ٩٥% في ظل تعطل القطاعات الإنتاجية وانحسار دور القطاع الخاص وبما يخالف الدعوات القائلة بأنه اقتصاد يعتمد على البيت السوق، فيما وصف خبراء نسبة نمو الاقتصاد العراقي المتوقع لهذا العام والمقدرة بـ ٧% بأنها منخفضة، نظرا إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على أسعار النفط، مطالبين في الوقت نفسه بتنشيط بقية القطاعات الإنتاجية لزيادة نسبة النمو وعدم الانحسار على النفط.

وكان محافظ البنك المركزي العراقي ستان الشبيبي قال في مقابلة أجرتها معه قناة بلومبيرغ الأميركية على هامش المؤتمر الاقتصادي المنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت نهاية أيار الماضي: إن البلاد ستحقق نسبة نمو تصل إلى ٧% هذا العام، على غرار نسبة النمو في العام الماضي.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح: إن التوقعات بتحقيق نسبة ٧% كنمو في الاقتصاد العراقي جاء بسبب تحسن أسعار النفط مما أثر على انتعاش الاقتصاد العراقي.

وأضاف صالح أن واردات العراق تعتمد بشكل رئيسي على النفط الذي يشكل ما يقارب ٧٠% من واردات البلاد، وتحسن أسعاره عالميا كان له أثر إيجابي على زيادة النمو الاقتصادي في العراق بنسبة ٧%.

وتابع صالح: إن القطاعات الاقتصادية الأخرى شبه مجمدة في البلاد، الأمر الذي يجعل مؤشرات الحسابات النمو تعتمد على زيادة أو نقصان أسعار النفط.

وكانت أسعار النفط العالمية قد انخفضت بشكل حاد ووصلت إلى ما يقارب ٥٠ دولارا عام ٢٠٠٨ إثر الأزمة المالية العالمية، إلا أنها ارتفعت لتصل إلى ما بين ٧٠ إلى ٧٥ دولارا هذا العام.

وأشار مستشار البنك المركزي إلى أن زيادة هذه النسبة تحتاج إلى عملية انبساط من أجل بناء الاستثمارات عالية جدا، لأن تحقيق ثلاث نقاط زيادة في النسبة يحتاج إلى انخراط ١٦% من الدخل القومي للبلد مطالبين الحكومة بمزيد من الاهتمام بالاقتصاد العراقي، إضافة إلى أن تكون الحكومة المقبلة حكومة اقتصادية أكثر من كونها سياسية.

وكانت الكتلة السياسية في البرلمان العراقي



البلاد ومحدودية في مشاريع الإعمار، محذرا من إمكانية تقيؤ الماكاسب التي تحققت على صعيد تعزيز الديمقراطية في العراق في حال لم يتغير الوضع الحالي.

ولفت رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى أن توقيع المنظمة الدولية لاتفاق مع الحكومة العراقية يهدف إلى تعزيز بناء الدولة العراقية في مختلف المجالات خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقدمت الحكومة العراقية في الخامس والعشرين من شهر نيسان الماضي بالتعاون مع خبراء من الأمم المتحدة مشروعا لإصلاح الاقتصادي يتضمن إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقا لمقتضيات التحول من الاقتصاد العام المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الخاص بما يضمن توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي باعتماده آلية السوق الحرة وتنظيم جهاز الأسعار والتجارة الخارجية والداخلية.

لكن الناطق الرسمي باسم الحكومة المنتهية ولايتها علي الدبياع قال في حديث سابق لـ "السومرية نيوز": إن العراق لديه الرغبة والتوجه لخصخصة اقتصاده والانتقال به إلى اقتصاد السوق لكن ليس بالطريقة التي يطلبها البنك الدولي وإنما بطريقة تمنح حدوث أية أضرار كبيرة، ولا تؤثر على حقوق أكثر من نصف مليون موظف في مؤسسات الدولة العراقية، فيما أكد وجود رؤية إستراتيجية للكمال الاقتصادي مع جميع دول المنطقة، ونزع بذور الخلافات السياسية بينها.

ويذكر أن مجلس الوزراء صادق نهاية نيسان الماضي على خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) بصيغتها النهائية المنقحة من قبل وزارة التخطيط مع أخذ التعديلات المقترحة من بعض الوزارات بنظر الاعتبار، وجاءت تلك المصادقة لتقبل الفروق والحواليج بين المناطق الحضرية والريفية وتوفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وتوليد الوظائف الجديدة وزيادة الوعي والقبول بمبادئ التنمية المستدامة لتحقيق تنمية متكاملة ومترابطة تضمن تفعيل واستثمارا أمثل للموارد البشرية والطبيعية في محافظات العراق كافة، وذلك من خلال زيادة معدل التشغيل وبشكل خاص بين الشباب والنساء وزيادة وتحسين كمية المياه المجهزة للاستهلاك البشري وبنوعيتها والعمل الجدي لتخفيف الفقر الواسع المنتشر في العراق.

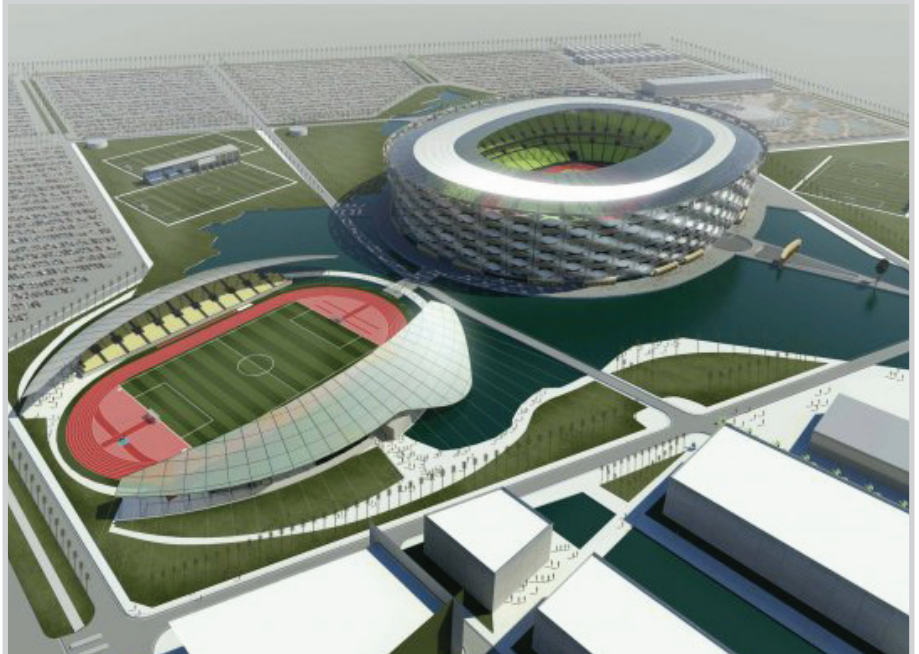
أجل تنشيئه " ويعاني القطاع الصناعي والزراعي في العراق من تدور، خاصة بعد عام ٢٠٠٢، فقد توقف الكثير من المصانع الحكومية والأهلية بحيث لم تعد قادرة على العمل، وبعضها قد أغلقت بسبب عدم قدرتها على منافسة البضاعة الأجنبية. وكان رئيس بعثة الأمم المتحدة أد ميلكرت قد دعا في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من شهر أيار المنصرم إلى تقاسم إيرادات النفط العراقي في جميع أنحاء العراق بما في ذلك إقليم كردستان ومحافظه كركوك، ولفت في الوقت نفسه إلى وجود عجز في جميع الميادين الاقتصادية في

لأن هذا الأمر سيعمل بشكل إيجابي على امتصاص البطالة. من جهته قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري: إن تقديرات الخبراء في وزارة التخطيط وضعت نسبة ٩,٥% للنمو الذي كان يفترض أن يتحقق عام ٢٠١٠. وأضاف الصوري: إن "الإمكانات الاقتصادية لدى العراق كافية لتجاوز نسبة ٧% المتحققة كنمو في الاقتصاد العراقي إذا تم استخدام إمكانات الدولة بشرط أن تكون تحت إدارة جيدة"، مستتركا: "إن خلل الاقتصاد العراقي يكمن في اعتماده على النفط فقط، وهو بحاجة إلى التوجه نحو الصناعة والزراعة من

بالاتجاه العراقي، منها مقدار انخفاض التضخم في الاقتصاد ومقدار النقد المعروض في السوق، مؤكدا أن العراق استطاع السيطرة على التضخم في الأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلا أن تنشيط القطاعات الأخرى قطاع الصناعة والزراعة سيعمل بشكل إيجابي على زيادة نسبة التقدم بالاقتصاد. ويعتبر رئيس معهد الإصلاح الاقتصادي أن السوق العراقية إلى حد الآن سوق غير كفوء بسبب القوانين القديمة والوضع الأمني والمركزي في العمل، متوقعا أن يتم تحسين كفاءة السوق العراقية من خلال زيادة الاستثمارات وبخاصة في مجال قطاع السكن،

المنتهية ولايته قد فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن إصدار قانون لإدارة القطاع النفطي وتقاسم الإيرادات النفطية، بسبب خلافات بين الكتل حول النسب المقررة لكل محافظة، فضلا عن كيفية إدارة القطاع النفطي في العراق. من جانبه وصف المدير التنفيذي لمعهد الإصلاح الاقتصادي منافع الصائغ نسبة ٧% والتي أكد البنك المركزي على تحقيقها بأنها "نسبة جيدة"، مشيرا إلى أن تجاوز هذه النسبة يعتمد على تنشيط القطاعات الزراعية والصناعية. وأوضح الصائغ: أن البنك المركزي يعتمد على بعض المؤشرات لتحديد نسب التقدم

خليجي ٢١ يحفز محافظة البصرة على إعادة تأهيل الفنادق



في البصرة علي رضا أوزجو أن المحافظة ستشهد في حزيران الحالي إقامة معرض تجاري كبير للشركات التركية، سيليه معرض آخر في شهر أيلول المقبل. وقال أوزجو: إن عدد الشركات التركية في محافظة البصرة بلغ قرابة ٥٠ شركة، متوقعا ارتفاع عددها خلال العام المقبل إلى أكثر من ٣٠٠ شركة. ولفت القنصل التركي إلى أن الأسواق المحلية في البصرة أصبحت تتوفر فيها كميات كبيرة من المنتجات التركية ذات الجودة العالية.

خليجي ٢١ والعديد من الشركات الاستثمارية. وأضاف: إن الحكومة المحلية لن تسمح باستمرار الوضع على ما هو عليه في تأخير الإنجاز وأنها ستقدم يد العون لإزالة أي عقبات تقف حائلا دون إتمام العمل. ويشغل الفندق مساحة ١١ دونما ويحتوي على ٢٥٠ غرفة وقد بوشر العمل فيه في تموز عام ٢٠١٠ وتأخر إنجازه بسبب تلك الشركة المنفذة للمشروع. في غضون ذلك أعلن القنصل التركي

تقدم مؤشري المصارف والصناعة في البورصة

□ بغداد/المدى الاقتصادي تقدم مؤشرا لقطاع المصارف والصناعة في تداولات سوق العراق للأوراق المالية لجلسة يوم أمس الأحد. ونشرت النشرة التي يصدرها السوق أن تداولات الأسهم المعروضة في قطاعي المصارف والصناعة من خلال عد الشركات المشاركة في التداول تناهت عن عدد الأسهم المعروضة لتحقيق العقود والصفقات. وبينت النشرة أن قطاع المصارف تمكن من تحقيق (١٩) صفقة تداولية (بيع وشراء) لصالحه من خلال مشاركة (١٦) شركة مصرفية وعرض تداول مبالغ تقارب (٧٢) مليون سهم لصالح المصارف، أما قطاع الصناعة فقد تمكن من تحقيق (١٤) صفقة تداولية لصالحه من خلال مشاركة (١٣) شركة صناعية وعد الأسهم المعروضة (٥٤) مليون سهم.

مستشار: لا تلاعب في مشاريع دياي الاستثمارية

□ بغداد / وكالات نفي مستشار محافظ ديالى حدوث أي عملية تلاعب في مشاريع مصادق عليها من قبل مجلس المحافظة كما أعلن مؤخرا، منتقدا بعض أعضاء مجلس المحافظة لسعيهم إلى إدراج أكبر عدد من المشاريع في مناطق نفوذهم. وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون الاستثمار والإعمار باسم العكبيدي لـ "السومرية نيوز"، إن "مجلس المحافظة صادق بشكل رسمي على مشاريع موازنة عام ٢٠١٠ قبل أسابيع، والتي تم فيها مراعاة النسب المكانية كأساس لتوزيع الأموال بين الوحدات الإدارية وتم وضع إطار يسمى القطاعات الكبرى داخل خطة الموازنة". وأضاف العكبيدي أن هذا الإجراء "مخالف لأنظمة الموازنة العامة، لذا أعدت وزارة التخطيط عند وصول الموازنة إليها إلى شطب مشاريع القطاعات الكبرى لوجود تخصيصات وزارية لها وبلغ حجم المشاريع التي تم شطبها نحو ٦ مليارات دينار.

وقال رئيس اللجنة المهندس مصطفى عطية رسن: وضعت اللجنة ضوابط جديدة تختلف عن الفترة السابقة لصرف أموال مشاريع منظمات المجتمع المدني (NGO) الخاصة بمعالجة مستويات الفقر لإيجاد جدوى اقتصادية لشرائح الشباب العاطل عن العمل والمرأة.

في حديث سابق لـ "السومرية نيوز"، أن "لجنة التحقيق التي شكلها المجلس للوقوف على ملامح قضية تغيير وحذف مشاريع خدمية مصادق عليها رسميا من قبل مجلس المحافظة، توصلت إلى أن التلاعب تم داخل إدارة المحافظة ولا علاقة لوزارة التخطيط به. وقد شكل مجلس محافظة ديالى لجنة تحقيقية في شهر أيار الماضي للوقوف على ملامح التلاعب والتجاوز على القوانين لمعرفة أسباب حذف مشاريع مصادق عليها بشكل رسمي وإضافة مشاريع أخرى من دون علم مجلس المحافظة. وكان المجلس صادق على ٨٤ مشروعاً ضمن ميزانية العام الجاري تمت إحالتها لوزارة التخطيط ببغداد للإطلاع عليها، وللإدارة المحلية بالمحافظة بهدف المباشرة بتنفيذها بوصفها الجهة المختصة، لكن تم إجراء تغيير في نوعية المشاريع المصادق عليها داخل الإدارة المحلية، كما تم تقليص عدد المشاريع في قطاعات تخص التربية والجامعة والصحة، لتصل إلى ٦٣ مشروعاً فقط من أصل ٨٤. وأوضح مستشار محافظ ديالى لشؤون الاستثمار والإعمار أن "إدارة المحافظة حددت مشاريع بديلة عن المشاريع التي تم شطبها بحيث تم تقسيم مبلغ الـ ٦ مليارات

اسعار الاحجار الكريمة بالدولار			اسعار السيارات بالدولار		اسعار المواد الغذائية		جدول باسعار الفواكه والخضراوات		
النوع	الوزن	السعر	نوع السيارة	السعر	المادة	الكمية	السعر	المادة	السعر
مناس	قيراط	١٤٠٠	لاندرودز ٢٠١٠	٥٢,٠٠٠	طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٦,٠٠٠	خيار	١٠٠٠
لؤلؤ	غم ١٠٠	١٨٠٠	نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٥,٠٠٠	طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠	طماطة	١٢٥٠
مرجان	غم ١٠٠	٧٠	نيسان باترول ٢٠١٠	٤٠,٠٠٠	رز عثري عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠	فلفل	٢٥٠٠
زهر كولويمي	غم ١٠٠	٣٠	هيونداي سيور ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠	رز اميركي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠	بادنجان	١٠٠٠
زهر هندي	غم ١٠٠	٢٢	هيونداي سيفيا ٢٠١٠	٢٩,٠٠٠	رز فينزامي	٥٠ كغم	٣٨,٠٠٠	شجر	١٢٥٠
ياقوت احمر	غم ١٠٠	٢٠	كيا سيورتيج ٢٠١٠	٢٢,٠٠٠	رز تابلندي	٥٠ كغم	٢٢,٠٠٠	بصل بانواعه	١٢٥٠
عقيق سليمان	غم ١٠٠	١٨	كيا سيورتيج ٢٠٠٩	١٨,٠٠٠	زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠	باقلاء	٢٠٠٠
عقيق تركي	عقد ٣٠	٣٥	تويوتا سالون مكسيما ٢٠١٠	٢٨,٠٠٠	سكر	٥٠ كغم	٤٣,٠٠٠	رقي	١٥٠٠
كهرب المناني	غم ١٠٠	٣٠	تويوتا سالون كارينا ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠	شاي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠	بطيخ	٧٥٠
كهرب روسي	غم ١٠٠	٢٥	رينو فرنسي ٢٠٠٩	٢٠,٠٠٠	معجون طماطة	غم ٩٥٠	٣,٠٠٠	بطاطا	٢٠٠٠
كهرب بولوني	غم ١٠٠	٢٠	شيري سالون صيني ٢٠٠٩	٢١,٠٠٠	حجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠	فروالة مسودر	١٢٥٠
شنر	غم ١٠٠	١٥	فوتون صيني ١١ راك ٢٠٠٩	١٤,٠٠٠	حجاج برازيلي	١ كغم	٣٧٥٠	كرز مسودر	٣٠٠٠
فيروز	غم ١٠٠	١٢	سمند ايراني سالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠	حجاج اميركي	١ كغم	٣٢٥٠	خس	٥٠٠
عقيق	غم ١٠	١٠	روا ايران سالون ٢٠٠٩	٨٥٠٠	بيض	٢٠ بيضة	٥,٠٠٠	فاصوليا	٣٠٠٠
			نيسان التيم ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠	شعيرة عراقية	١ كغم	١,٠٠٠	ياميا	٣,٠٠٠

اسعار العملات مقابل الدينار العراقي		اسعار المواد الانشائية	
العملة	السعر بالدينار	نوع المادة	الكمية
يورو	١٤٢٠	السمنت العادي	١ طن
دولار اميركي	١١٤٠	السمنت المقاوم	١ طن
جنيه استرليني	١٨٦٠	الرمال	٣ م ١٥
ين ياباني	١٦	الحصى	٣ م ١٥
دينار كويتي	٤٠٠٠	الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة
		شيش ١/٢ انج	١ طن
		شيش ٣/٤ انج	١ طن
		بورق	١ طن
		كاشي عراقي	قطعة واحدة
		كاشي سيراميك	٢ م ١

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي			
المعدن	سعر (الدينار) غم	المعدن	سعر (الدينار) غم
بلاتين	٨٥٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٨٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٢٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٤٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٧٠٠٠
فضة	٢٠٠٠		